الفصل الرابع

إفرازات غربية
لمستقبل عربي إسلامي مفترض

obeikandl.com

obeikandl.com

المحافظون الجدد وافتراضات القابلية للاستعمار:

من الواضح أن تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة وعلى رأسهم بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ينظرون إلى العالم العربي نظرة مختلفة عما سواهم من الأمريكيين أو الغربيين بشكل عام. ولعل أهم ما يرونه أن العالم العربي الإسلامي يجب أن يتغير بالقوة، ويقبل بعالم جديد يتسيد فيه القطب الواحد ويسير البقية من الشعوب تحت ظله وأوامره.

وإذا دققنا في أفكار المحافظين الجدد المتعلقة بالعالم العربي الإسلامي نرى أنها تؤسس لعالم عربي إسلامي لديه قابلية للاستعمار، يتجاوب دون نقاش مع كل التصورات الغربية الأمريكية حول المناهج التربوية والتعليمية، وحول السياسات تجاه إسرائيل، والقضايا الأخرى مثل العولمة والانفتاح الفوضوي والحرية المطلقة على الطريقة الغربية.

وباعتبار أن مصطلح المحافظين الجدد أصبح يتردد كثيراً في أوساط المثقفين والسياسيين فإننا نرى أن نتوقف قليلاً لنتعرف على المحافظين الجدد الذين يريدون لعالمنا العربي الإسلامي أن يتغير تغيراً جذرياً.

تأسس المحافظون الجدد New Cons فكرياً على يد ليوستراوس المفكر الألماني الذي هاجر إلى أمريكا عام 1938 مسيحي. وأسس كأستاذ جامعي في جامعة شيكاغو ما عرف فيما بعد بـ (الستراوسية الليبرالية) التي كانت تمثل الجذور الأولى لفكر المحافظين الجدد الآن، الذي تم إطلاق هذا اللقب عليهم، من قبل الليبراليين الأمريكيين، من باب السخرية والحط من قيمتهم الفكرية والسياسية. وقد كانت الستراوسية تنادي بالأفكار التالية:

1 ـ رفض الحداثة وتفضيل المنطق على التفكير.

2 ـ استخدام الدين للسيطرة على الجموع.

3 ـ استعمال الكذب والخداع للمحافظة على السلطة.

4 ـ فرض الدين على الجماهير وإبعاده عن الحكام.

5 ـ استعمال القوة لكبح العدائية لدى البشر من خلال دولة قوية كابحة.

6 ـ الإيمان بالريادة الأمريكية الأخيرة.

وفي الثمانينات وفي عهد إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغن (1980 ـ 1988 مسيحي) لعب المحافظون الجدد الذين كانوا من الحزب الديمقراطي ثم انضموا إلى الحزب الجمهوري دوراً سياسياً مهماً. حاثين إدارة ريغن على استعمال شدة أكثر قسوة مع الاتحاد السوفياتي من أجل إسقاط النظام الشيوعي آنذاك. وكان على رأس هؤلاء المحافظين الجدد: دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع السابق. وديك تشيني، نائب الرئيس الحالي بوش. وزلماي خليل زادة، ريتشارد بيرل. دوغلاس فايث، وولفويتز وغيرهم.

وفي عام 1997 قدم هؤلاء للكونغرس ولإدارة الرئيس كلينتون ما سمي بمشروع القرن الأمريكي الجديد ولكنهم لم يلقوا آذاناً صاغية من هؤلاء. كما لم يلقوا آذاناً صاغية من إدارة بوش الأب فيما بعد. وكان برنامجهم السياسي ينادي بالأفكار التالية:

1 ـ زيادة ميزانية الدفاع بشكل كبير لتحديث القوات المسلحة.

2 ـ تعزيز العلاقات مع الدول الديمقراطية الصديقة.

3 ـ تحدي أمريكا لنظم الحكم المعادية للحرية والديمقراطية.

4 ـ تعزيز ودعم الإصلاح السياسي وحرية السوق في العالم.

5 ـ قبول أمريكا بالدور الفريد في الحفاظ على النظام العالمي الديمقراطي الحر.

6 ـ المطالبة باستعمال القوة في القضاء على النظم الديكتاتورية في العالم ومنها العراق.

7 ـ عدم حصر قيم الحرية والديمقراطية في شعب من الشعوب أو في بلد من البلدان.

8 ـ النظر إلى العالم من خلال منظار الخير والشر ولا منظار وسطياً بينهما.

ووقعت بعد ذلك أحداث 11 أيلول سبتمبر 2001 التي أضافت إلى الخطاب السياسي للمحافظين الجدد ثلاثة بنود جديدة هي:

1 ـ استعمال العصا الاستباقية.

2 ـ إظهار محور الشر والتنديد به.

3 ـ تقسيم العالم إلى أعداء وأصدقاء (أن تكون معنا أو ضدنا) دون وسطية.

وقد ظهر معارضون كثر للمحافظين الجدد، وعلى رأسهم أنطوني كدسمان خبير الشؤون الاستراتيجي بمركز الدراسات الدولية بواشنطن. وقالوا بأن سياسة المحافظين الجدد وهمٌ خطير، وخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

وقد أفرز المحافظون الجدد جماعات من العرب الذين تلتقي مصالحهم بمصالح هؤلاء، فراحوا ينادون باستقدام القوات الأمريكية لتغيير الواقع العربي والإسلامي.

ومن أهم تصورات هؤلاء المحافظين ما قدم من مشروع ما يسمى الشرق الأوسط الكبير، وهو في كل مضمونه ليس إلا حرباً على الدين الإسلامي، وليس إلا تدجيناً للمنطقة وسكانها حتى يقبلوا بالاستعمار بأنواعه الجديدة.

مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأميركية:

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير على مجموعة الدول الصناعية الثماني وقد بلور موقفاً موحداً لهذه الدول خلال قمة المجموعة الذي انعقد في حزيران من عام 2004، وقد تناقلته الصحافة المحلية العربية والدولية وأثار الكثير من التساؤلات والتحليلات والإشكالات.

وقد طغى على المشروع موضوع الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي للشرق الأوسط وتغافل تماماً عن المشكلات الملحة في المنطقة كمشكلة قضية فلسطين. والعراق والصراع العربي الصهيوني.

يبدأ نص المشروع بتوصيف الواقع الاجتماعي والاقتصادي وآثاره على الدول الثماني ويرى: أنه كلما زاد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة سيزيد الإرهاب والتطرف والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. ويتحدث التقرير بالأرقام عن مجمل الدخل القومي ونسبة الأمية وضعف دور المرأة في المجتمع وعدم تمكن الغالبية العظمى من سكان المنطقة العربية من استخدام الإنترنت والحاسوب. ويتحدث عن ضعف دور النساء في المقاعد البرلمانية بالمقارنة مع غيرها من الدول. ثم يتحدث عن رغبة الشباب العرب بالهجرة بسبب الأوضاع المعيشية في الوطن العربي.

ويقول نص المشروع:

(تمثل أولويات الإصلاح السبيل إلى تنمية المنطقة فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية. والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية).

ثم يعدد المشروع بنوده على ضوء ما قدمه من صورة للواقع العربي بكل تفاصيله الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فيبدأ أولاً بـ (تشجيع الديمقراطية الحكم الصالح). فيرى أن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير.

ويقول المشروع: كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صنف بأنه بلد حر، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها حرة جزئياً. بالإضافة إلى ذلك فإن العالم العربي لا يتقدم سوى على أفريقيا على صعيد تمكين النساء من دورهن. وتعتبر الدول الثماني أن الإصلاح الديمقراطي يأتي عبر مبادرة الانتخابات الحرة والزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني. وإنشاء معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء. والمساعدة القانونية للناس العاديين، ومبادرة وسائل الإعلام المستقلة.

وقد ناقش المشروع موضوع الفساد باعتباره العقبة المنفردة الأكبر في وجه التنمية، وقد أصبح متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير.

وتناول المشروع مسألة المجتمع المدني، ويرى أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية. وتحدث المشروع عن مسألة بناء مجتمع معرفي ويرى أن الشرق الأوسط الكبير أخفق في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. ويرى أن الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تعتبر تحدياً لآفاق التنمية. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1.1 بالمئة من الإجمالي العالمي وتشكل الكتب الدينية أكثر من 15٪ منها.

ثم تحدث المشروع عن مبادرة التعليم الأساسي، ويرى أن التعليم الأساسي يعاني من التمويل الحكومي. كما يعاني من اعتبارات ثقافية تعقيد تعليم البنات. ويتحدث عن مشروع لمحو الأمية خاصة بين الأطفال والنساء. ويمكن معالجة هذه المشكلة حسب المشروع بإرسال فرق غربية إلى المنطقة للمساعدة على التعليم، أو من خلال كتب تبعث بها هذه الدول خصيصاً للوطن العربي. أو من خلال ما يسمى مدارس الاكتشاف، وإصلاح التعليم ثم التعليم على الإنترنت، ومبادرة تدريس إدارة الأعمال، وتوسيع الفرص الاقتصادية ومبادرة تمويل النمو، وتسهيل التجارة العالمية، وفتح مناطق تجارية حرة، ومناطق رعاية الأعمال.

هذا بشكل عام ملخص لكافة ما جاء في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الصناعية الثمانية.

ولنعد لمناقشته حتى ندرك ما وراء السطور، وندرك ما أغفله المشروع وهو أكثر مما ذكره.

أولاً: التسمية، ماذا يعني الشرق الأوسط الكبير؟ من المعلوم أن مصطلح الشرق الأوسط مصطلح مستحدث أطلق على منطقة الوطن العربي باسم الشرق الأوسط منذ عشرينات القرن الماضي عندما طُبقت اتفاقية سايكس بيكو وقسمت الوطن العربي إلى دويلات وصل عددها إلى أكثر من عشرين دولة. والمتعارف عليه أن منطقتنا التي تقع بين جبال طوروس والمحيط الأطلسي ومن شواطئ المتوسط حتى بحر العرب والصحراء الكبرى كانت تسمى بالوطن العربي أو الحوض العربي أو المنطقة العربية لتميز شعبها عن غيره من الأتراك والفرس والعجم وغيرهم. فعندما يطرح مصطلح الشرق الأوسط يعني تماماً إلغاء الصفة العربية عنه. أما الشرق الأوسط الكبير فيعني إضافة للمنطقة العربية إيران وباكستان وتركيا، وفي جميع الأحوال فهذه الدول إسلامية، وليس مرفوضاً أن تُسمى المنطقة بالشرق الأوسط الإسلامي الكبير.

ثانياً: عندما يطرح هذا المشروع من قبل الولايات المتحدة فإن الإدارة الأمريكية تفترض سلفاً إدخال الكيان الإسرائيلي قسراً في هذا النسيج. فلو بحثنا في جميع تفاصيل هذا المشروع لما عثرنا على أي شارة توحي بوجود إسرائيل غير الطبيعي في المنطقة.

صحيح أن بعض الأقليات تعيش في الأرض العربية من آشوريين أو سريان أو أقباط أو غيرهم لكن هذه الأقليات هي في الأصل من نسيج المنطقة، ومن جذورها وليسوا طارئين من الخارج. فهم في جذورهم من الشعوب التي ترجع إلى أصول واحدة. أما الإسرائيليون فيشكلون شذوذاً في المنطقة، من حيث أصولهم المتنوعة والتي تصل إلى ثمانين أصلاً. ومن حيث عقيدتهم التي هي مزيج من اليهودية وغيرها من العقائد الوثنية والعنصرية.

فبهذا المشروع تريد أمريكا أن تخلط الأوراق وتجعل وجود الكيان الإسرائيلي أمراً طبيعياً في المنطقة.

ثالثاً: لا يشير المشروع قطعاً إلى كون المنطقة العربية وحتى بعض البلدان المفترضة في هذا الشرق الكبير كالباكستان وإيران وتركيا أنها تدين في غالبية سكانها بالدين الإسلامي الذي ما زال كتابها (القرآن الكريم) محفوظاً يعلم الناس حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. فهذا المشروع يتغافل كلياً عن الإسلام والتراث العربي الإسلامي والثقافة والفكر والحضارة للمنطقة برمتها.

رابعاً: يركز المشروع على مفهوم الإصلاح بشتى مناحيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويفترض المشروع أن التغيرات الديموغرافية وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين ونشر نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة يفتح المجال لفرص تاريخية للتغيير. فهل حقاً حررت أفغانستان وحرر العراق من نظامين قمعيين؟

إن ما جرى في هذين البلدين من مجازر وإبادة ونسف بيوت وقرى ومدن فاق بكثير ما كان قد فعله النظامان فيهما. ولسنا هنا بصدد إيراد الشواهد فيكفي أن تقارير كثير من الجهات الدولية تشير إلى مقتل أكثر من 120 ألف عراقي خلال أقل من عام. ودمر الاحتلال الأميركي أكثر من عشرين ألف منزل. عدا عن تدمير البنى التحتية في غالبية المناطق.

فكيف يأتي الإصلاح وبعض البلدان الشرق أوسطية تقع تحت الاحتلال وامتصاص الخيرات وقتل أفراد الشعب بالمئات؟ فالإصلاح لا يأتي على ظهر دبابة دموية تجرف كل شيء أمامها من بشر وبيوت ومنشآت.

خامساً: يتغافل المشروع الأمريكي عن مأساة الشعب الفلسطيني وهي المأساة الأكثر تعقيداً في العالم. بل ويتناسى المشروع أن هناك شعباً فلسطينياً ما زال يقاوم الاحتلال الصهيوني ويريد أن يحقق عودته إلى أراضيه التي هجر منها على مدى أكثر من نصف قرن.

سادساً: يتحدث المشروع عن مستوى المعيشة السيئ والمتدني للإنسان العربي المسلم في الوطن العربي. فهل بحث المشروع في أسباب هذا المستوى المعيشي المتدني والسيئ؟

إذا كانت الأنظمة في العالم العربي أحد الأسباب فهناك عشرات الأسباب الجوهرية في تدني هذا المستوى المعيشي. ومن أهم الأسباب الوقوف الأمريكي الغربي بالمرصاد لكل تحرك عربي وحدوي، لأن ارتفاع مستوى المعيشة مرهون بنمط معين من الوحدة العربية يتيح الفرصة للتكامل الاقتصادي الحقيقي بين بلدان الوطن العربي. ولذلك فإن الحديث عن التنمية والإصلاح وما إلى ذلك يأتي من فوق وليس من القاعدة الجماهيرية التي لها أهداف وغايات أهمها الوحدة العربية وفي أقلها الوحدة الاقتصادية.

ولعل أمريكا نفسها صاحبة المشروع المطروح تتذكر إحجامها في عام 1956 عن مساعدة مصر لبناء السد العالي وتتذكر أيضاً حصارها على ليبيا وسوريا وإيران ومحاولات تقسيم السودان وإشعال الحرب الطائفية في لبنان وجنوب السودان وغيرهما من البلدان. فكيف تأتي التنمية أو تتحسن طالما الولايات المتحدة نفسها تتآمر على بلدان الوطن العربي بكل الوسائل.

ثم إن الولايات المتحدة تتجاهل تماماً التهديد الإسرائيلي النووي للمنطقة وتتجاهل تماماً ردود الفعل الطبيعية لبعض بلدان المنطقة على ذلك التهديد. وتتجاهل أن التسلح يستنزف ميزانية بعض الدول لخوفها من أن تكون لقمة سائغة للكيان الإسرائيلي. فلماذا لا تضغط أمريكا لإزالة السلاح النووي الإسرائيلي بينما تضغط لإزالة أي تقدم علمي في مجال الطاقة في ليبيا أو إيران على سبيل المثال؟

إن تحقيق العدالة الدولية للشعب الفلسطيني وإعادة الفلسطينيين إلى ديارهم يحقق التنمية لأنه يحقق السلام العادل والشامل في المنطقة، ويوفر للدولة العربية حالة اقتصادية متقدمة لأن ما يصرف على التسلح الدفاعي يكفي لرفع مستوى المعيشة إلى درجات مرموقة عالية.

على كل حال فإن الحرص الأمريكي الظاهر على تنمية المنطقة وتطويرها يرافقه تصور آخر لهذا الشرق، وهذا التصور عملي تقوم به القوات الأمريكية في العراق. والشركات الأمريكية في الكثير من الدول العربية الإسلامية، بل إن مجريات الأحداث عبر سنوات ماضية كثيرة تدل على أن الولايات المتحدة ليست حريصة على أمن المنطقة العربية وليست حريصة على رفع مستوى المعيشة للفرد العربي.

فإذا كان فعلاً للولايات المتحدة تصور آخر غير هذا التصور الذي تطرحه على مجموعة الثماني فما هو هذا التصور؟

لنبدأ من البعيد من أفغانستان، التي يضمها مشروع الشرق الأوسط الكبير، فهناك ملايين من الأفغان مهددون بالجوع كان ذلك وارداً قبل الاعتداءات وكانوا يعتاشون من المساعدة الدولية.

في 16/ 9/ 2001، وبحسب صحيفة نيويورك تايمز: طلبت الولايات المتحدة من باكستان وقف قوافل الشاحنات التي تنقل الغذاء وبقية المواد الضرورية إلى الشعب الأفغاني.

يقول المفكر اليهودي الأمريكي نعوم تشومسكي: على حد علمي لم يثر هذا القرار أي رد فعل في الولايات المتحدة أو أوروبا. وقد أدى خطر القصف الأمريكي إلى انسحاب العاملين في المنظمات الإنسانية مما جعل عمليات نقل الإغاثة أكثر صعوبة. بعد مرور أسبوع على بداية القصف قدرت الأمم المتحدة أن سبعة ملايين ونصف مليون أفغاني في حاجة ماسة إلى الغذاء وعندما طالبت المنظمات الإنسانية الرئيسة بوقف أعمال القصف لم تذكر نيويورك تايمز هذا الخبر. وقد خصصت له صحيفة بوسطن غلوب سطراً واحداً ضمن مقال حول كشمير في شهر 10/ 2001. انصاعت هكذا الحضارة الغربية إلى خطر رؤية مئات الألوف من الأفغان يموتون جوعاً.

ويقول نعوم تشومسكي: لو افترضنا أن شبكة بن لادن هي المسؤولة عن تدبير الاعتداءات فلا أحد يعرف عن نشأة هذه المجموعة الأصولية أكثر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وحلفائها الذين ساندوها عند ولادتها.

أما مخزون التأييد الذي تملكه شبكات بن لادن حتى داخل الفئات الحاكمة في بلدان الجنوب فإنه نابع من دعم الولايات المتحدة لمختلف الأنظمة التسلطية. ومن السياسة الأمريكية التي دمرت المجتمع العراقي. ومن دعم واشنطن للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967.

ولننظر إلى ما تقوله صحيفة وول ستريت جورنال بعد ما سألت مصرفيين وكوادر عليا من غير الغربيين أوضحت أن العرب والمسلمين يكرهون أمريكا (لأننا أعقنا الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ودعمنا أنظمة مستبدة وحتى إرهابية).

إذاً، كيف تقدم أمريكا مشروعاً للشرق الأوسط الكبير يركز على الديمقراطية والتنمية وهي نفسها وحسب الصحافة الرسمية الأمريكية تدعم الدكتاتورية وتعيق الديمقراطية والتنمية.

أما جوهر التصور الأمريكي الذي لم يعلن أو لم يصرح به بشكل مقروء فهو الضغط على الدول العربية لتغيير مناهج التعليم الدينية. وحذف كل ما من شأنه إثارة المسلمين ضد الاحتلال إن كان من القرآن الكريم أو من السيرة النبوية. وبمعنى آخر، ترويض الشعب العربي على الاستكانة والتخلي عن الجهاد والعداء للمحتل. أي أن يصبح ذا قابلية للاستعمار مع مرور الزمن. وهنا ـ إن صح التعبير ـ بيت القصيد.

الشرق الأوسط الجديد دعوة صهيونية أخرى لتدمير العالم العربي والإسلامي:

في عام 1994، طرح شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل فيما سبق مشروعاً أطلق عليه الشرق الأوسط الجديد. ولا ينفصل عن مشروع بوش الشرق الأوسط الكبير. فكلاهما ينبع من موقف واحد غايته تدمير المنطقة العربية وليس إنعاشها بل وتدمير الإسلام والمسلمين.

فالمشروع تمت صياغته ورسمُ خرائطه في ظل التوجه الأميركي الإسرائيلي وهو كتاب أيديولوجي بامتياز. ينطلق من الأيديولوجيا الصهيونية في نسخة حزب العمل الإسرائيلي وهي الأيديولوجية المرتبطة بالرؤية الاستعمارية الغربية التقليدية وبمشاريع القوى الاستعمارية المطروحة للمنطقة. ويتقدم به بيريز إلى أمريكا والغرب بكل أطرافه كي يبلور خطة في إخضاع الأمة العربية والإسلامية واستعبادها.

وكما هو مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يلغي قضية فلسطين إلغاء كلياً ولا يأتي على ذكرها ولو بإشارة فإن مشروع بيريز يعلن بكل وضوح بأن منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره إنما يعني حسب قوله نزع هذا الحق عن الشعب الإسرائيلي الذي أعاد بناء دولة الأجداد على الأرض المتنازع عليها منذ أيام جدنا إبراهيم. وبالتالي فإنه لا مكان لشعب فلسطيني على هذه الأرض التي كانت تسمى فلسطين في زمن الانتداب البريطاني.

ويتحدث مشروع بيريز حسب زعمه عن تحويل المنطقة العربية إلى جنة خضراء عن طريق التعاون الاقتصادي في ظل السلام. وعبر المشاريع الضخمة الاقتصادية التي لا تجد من يمولها في الواقع. في حين أن ما يستهدفه مشروعه الاقتصادي هو إدخال الكيان الإسرائيلي الاستيطاني في المنطقة كمركز اقتصادي له.

ويطرح المشروع موضوع النظام الأمني الإقليمي فيضع مفاتيح هذا النظام بيد حليفه الولايات المتحدة الأمريكية وبيد إسرائيل الشريك الأساسي للاستعمار الأمريكي بحيث يغدو هذا النظام صورة للنظام الأمني العالمي الذي وضحت معالمه بشكل أكثر وضوحاً بعد حرب الخليج الثانية. خاصة أن الولايات المتحدة أصبحت القوة الوحيدة التي لا تنافسها قوة أخرى كما كان الوضع عليه قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

وأهم ما يطرحه بيريز بالنسبة لهذه المرحلة ليس إستراتيجية جديدة تقوم على القناعة بعدم جدوى الحروب والاقتناع بمبدأ التعاون بدل الصراع الذي يدعي بيريز أنه قد أصبح مبدأ دولياً. بل الإستراتيجية الاستعمارية التقليدية نفسها التي تنطلق من أن هناك

دائماً منتصرين ومهزومين. ومستعمِرين ومستعمَرين. وأن على الشعوب المستعمرة أن ترضخ لإرادة مستعمريها الذين يقودونها إلى ما فيه مصلحة لها حسب تعبير بيريز. ولعل جوهر هذا المشروع يقوم على إلغاء الهوية القومية العربية الإسلامية للمنطقة وعلى شطب الهوية العربية الفلسطينية.

والمشروع الذي قدمه بيريز يريد تفكيك المنطقة، وهو لا يبحث عن قواسم مشتركة من تلك القواسم التي نؤمن بها كعرب. وهي تلك القواسم التي تجعلنا نطمح بأن نرى المنطقة العربية موحدة متماسكة. وهو يريد بناء المنطقة على أساس من المصالح الاقتصادية حتى يكون الكيان الإسرائيلي القوة الأساسية المهيمنة فيها والقوة المركزية التي تتعامل مع كل طرف على حدة. والتي تشرف على إعادة تشكيل المنطقة والمحاور والعلاقات السياسية فيها. والإمكانات والعلاقات الأمنية والاقتصادية لذلك لابد من إلغاء هويتنا كأمة عربية وإسلامية. وإلغاء تاريخنا، ولابد من إلغاء كل موروثاتنا السابقة، والبدء من جديد، وهذا هو جوهر التمهيد للقابلية للاستعمار وإن اختلفت العناوين والجمل والعبارات وأوحت بغير ذلك.

الديمقراطية الغربية ذلك الشعار المخادع:

لعل أكثر شعار يطرح اليوم هو شعار الديمقراطية. فإذا تحدّث الباحثون والسياسيون كان شعار الديمقراطية أكثر الشعارات تناولاً. وإذا تحدّث الإصلاحيون الجدد لم يجدوا سوى الديمقراطية يتحدثون عنها. أو عن فقدانها في البلاد المسلمة. وإذا انتكست الأمة قالوا إن سبب النكسة فقدان الديمقراطية، وكل ما يحل بالأمة من مصائب وفرقة وتمزق سببه فقدان الديمقراطية.

فما هي هذه الديمقراطية؟

لن نعود إلى تاريخ استخدام هذا المصطلح وماذا يعني فحتى طلاب المدارس الثانوية يعرفون أن الديمقراطية حكم الشعب من الشعب. وذلك حسب التفسيرات الغربية وما درجت عليه الثقافات الإنسانية، لكن الذي يهمنا من هذا المصطلح كيفية التعامل معه كتطبيق على أرض الواقع.

فبعد انتهاء النظام الشيوعي أو سقوطه سقطت معه عشرات المفاهيم ومنها مفهوم الديمقراطية حسب الرؤية الماركسية. وبقيت الديمقراطية الرأسمالية حيّة إلى هذه الساعة ينفخون فيها روح الحياة علّها تعيش أكثر من عمرها.

فعندما تطرح الليبرالية مسألة الحرية الفردية كأساس فلسفي لنظامها، والحرية الاقتصادية كأسلوب له، وعندما تفترض بشكل مثالي أن ممارسة الديمقراطية تشمل كل طبقات المجتمع دون استثناء حيث إن حق الترشيح والانتخاب متاح لكل فرد من أفراد المجتمع يبدو للوهلة الأولى أن هذا هو أرقى صور الديمقراطية وأكملها خاصة عندما تدعمها الجوانب النظرية الأخرى كنظرية فصل السلطات واستقلال السلطة القضائية وسيادة القانون وحرية الصحافة، إلا أن هذه الصورة المثالية تتبدد عندما ننظر إلى العلاقات الاجتماعية فيها، حيث تسيطر الطبقة الرأسمالية بحكم امتلاكها لوسائل الإنتاج ومرافق الاقتصاد في المجتمعات. فتتحول كل هذه المعطيات النظرية إلى حبر على ورق. وتصبح هذه الصورة البراقة والمغرية عملية خداع تخفي العلاقات الظالمة التي تسود هذه المجتمعات كما تصبح واجهة للتعمية عن حقيقة تلك السيطرة وذلك التحكم[19].

فدلالات الديمقراطية وآلية تطبيقها تختلف من مكان إلى مكان، ومن نظرية إلى نظرية فهي في النظام الرأسمالي غيرها في النظام الشيوعي الاشتراكي وهي غيرها في بلدان العالم الثالث وقد تطبق أشكال منها في بلدان أخرى حسب طبيعة سكانها وأنظمتها السياسية أو البرلمانية لكن الذي يستوقفنا إصرار النظام الرأسمالي على تطبيق ديمقراطيته في منطقتنا العربية. وكأن هذه المنطقة تحتاج لمن يرسم لها حياتها السياسية والاجتماعية. بل وكأن المنطقة العربية لم تعرف في حياتها الإسلام ونظمه السياسية والاجتماعية. وكأنها لم تعرف قرآناً ولا سنة نبوية ولا تاريخاً ولا حضارة. وكأنها أيضاً لم تعرف دولة إسلامية لا في زمن رسول الله ﷺ ولا في زمن الخلفاء الراشدين. وتناسوا أن لدى الأمة نظام الشورى الذي لم يصل إلى مستواه أي نظام سياسي عبر التاريخ.

على كل حل، لنا أن نسأل العالم الغربي عن هذه الديمقراطية الرأسمالية والآلية التي يحاولون من خلالها تطبيقها.

يقول المفكر اليهودي الأمريكي نعوم تشومسكي: منذ ما يقارب المائتي عام قمنا نحن ـ الأمريكيين ـ بطرد أو إبادة السكان الأصليين وفتح نصف المكسيك وتدمير منطقة الكاريبي وأميركا الوسطى واحتلال هاييتي والفلبين موقعين 100 ألف قتيل فلبيني ثم عمدنا بعد الحرب العالمية الثانية إلى توسيع سيطرتنا على العالم كما هو معروف، وكنا دائماً في دور من يجعل المعركة تدور خارج أراضي بلادنا[20].

ماذا فعلت الولايات المتحدة لتحقيق ديمقراطيتها؟

يأتي المثال الأول من نيكارغوا. حيث شنّت إدارة الرئيس ريغان في وقتها حرباً أوقعت 75 ألف ضحية. في ذلك الوقت ردّت نيكاراغوا ليس بتفجير قنابل في واشنطن بل باللجوء إلى محكمة العدل الدولية التي حكمت في 27/ 6/ 1986 مسيحي لصالح نيكاراغوا إذ دانت استعمال الولايات المتحدة غير الشرعي القوة. وطلبت المحكمة من واشنطن وضع حد لجرائمها مع دفع تعويضات كبيرة. جاء رد الولايات المتحدة برفض الانصياع للحكم وتوقفها عن الاعتراف بشرعية محكمة العدل الدولية.

وفي سبيل مصلحتها تقوم الولايات المتحدة بدعم النظم الديكتاتورية الموالية لها. فليس في همها أن تسود الديمقراطية في هذه البلاد طالما يتحكم فيها موالون لها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر. كان نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا يواجه قوة توصف حسب المنظور الأمريكي بأنها إرهابية، وهي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وكانت أميركا الحليف الأقوى لنظام التمييز العنصري. فلم يكن يهمها نضال هذا الحزب بل ما يهمها دعم نظام عنصري منبوذ من قبل العالم أجمع.

وفي كولومبيا حصلت في الثمانينات أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان. وكان هذا البلد المستفيد الرئيس من المساعدات العسكرية الأمريكية بعد إسرائيل ومصر اللتين تمثلان حالة خاصة فالولايات المتحدة كانت تقف إلى جانب الحكم في كولومبيا على الرغم من أنه أسوأ نظام يرتكب المجازر الجماعية بحق شعبه.

وحتى عام 1999 مسيحي كانت تركيا تحتل الموقع نفسه. وقد مدتها الولايات المتحدة بكميات متزايدة من الأسلحة منذ عام 1984 مسيحي ليس من أجل تمكين هذا

البلد العضو في حلف شمال الأطلسي من مواجهة الاتحاد السوفياتي الذي كان في طور التفكيك بل من أجل شن حرب إرهابية ضد الأكراد. وكانت النتيجة تشريد حوالي ثلاثة ملايين لاجئ. وتدمير 350 قرية كردية والآلاف من الضحايا من القتلى والجرحى.

وعندما نصل إلى منطقتنا العربية وما حلّ فيها جرّاء الشعار الذي ترفعه الولايات المتحدة وهو الديمقراطية. نرى أكبر حملة إرهاب وإبادة تُمارس بحق الشعب العربي المسلم. قامت الولايات المتحدة بتحشيد قوى غربية وغير غربية استعداداً لضرب العراق وغزوه وشنّت وسائل الإعلام الأمريكية، وغيرها، أكبر حملة إعلامية ضد العراق.

كان الشعار المطروح إزالة أسلحة الدمار الشامل. وسقط هذا الشعار بسبب عدم وجود أسلحة دمار شامل. فرفعوا شعار إزالة النظام الدكتاتوري. وتحقيق الديمقراطية. ماذا فعلت القوات الأمريكية في سبيل تحقيق ديمقراطيتها؟

راحت تقصف مدناً عراقية بأكملها. وتبيد السكان دون تمييز. في الفلوجة. في النجف. في الرمادي. في الموصل. في قلب بغداد.

ففي سبيل تحقيق ديمقراطيتها قتلت قواتها ما يزيد على مئة وعشرين ألف عربي مسلم في العراق وهدمت ونسفت أكثر من عشرين ألف منزل. ودمرت البنى التحتية في كثير من المناطق واعتقلت وعذّبت أكثر من خمسة آلاف عراقي ومنهم نساء تعرّضن لشتى صنوف التعذيب في سجن أبي غريب وغيره من السجون.

فهل تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة يستدعي أكثر من مائة وستين ألف جندي بشتى صنوف الأسلحة يقتلون ويدمرون ولا من منددٍ أو محتج؟

وهل تحقيق الديمقراطية يتم من خلال احتلال بلدان الخليج ونشر القواعد المحاربة فيها؟ وإذا كانت الولايات المتحدة فعلاً تريد تحقيق الديمقراطية على طريقتها، فلماذا تتغاضى عن أنظمة الحكم الوراثية والملكية في دول الخليج قاطبة؟ لماذا تُساند بعض الأنظمة التي تقمع المتظاهرين وتزج بهم في السجون؟

ونصل إلى ما يجري في فلسطين لنرى الديمقراطية الأمريكية تتعرى تماماً ولا يبقى شيء يستر عورتها.

فالرئيس بوش يقول: «إن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وإن الفلسطينيين إرهابيون».

إسرائيل العنصرية حسب كل المعايير تصبح الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، إسرائيل التي تمارس أبشع حروب الإبادة بالفلسطينيين تصبح المدافع الأول عن الحرية في الشرق الأوسط.

إسرائيل التي تهدد المنطقة بأسلحة الدمار الشامل تصبح المدافع الأول عن السلام في المنطقة.

إسرائيل التي ما تزال تحتل فلسطين وأجزاء من أراضي سوريا ولبنان، وترفض الانصياع للإرادة الدولية بكل قراراتها الداعية لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والداعية لانسحاب القوات الإسرائيلية من الجولان والضفة وغزة وجنوب لبنان. تصبح البلد الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط.

كيف تصف الإدارة الأمريكية إسرائيل بالديمقراطية الوحيدة وهي أساساً قامت على حساب مبدأ الإبادة الجماعية في فلسطين وطرد مئات الألوف من ديارهم؟ منذ عام 1948 وحتى هذه اللحظات؟

كيف تفهم الولايات المتحدة وعملاؤها من الليبراليين الجدد معنى الديمقراطية والحرية والعدالة. يقول نعوم تشومسكي: «ما هو الإرهاب؟ تحدد الكراسات العسكرية الأمريكية الإرهاب على أنه استخدام مدروس للعنف والتهديد بالعنف والتخويف والإكراه لأغراض سياسية أو دينية. والمشكلة في هذا التعريف أنه يطاول بشكل دقيق تقريباً ما سمّته الولايات المتحدة حرباً خافتة وتبنيها هذا النوع من الممارسة».

على أية حال عندما تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام 1978 مسيحي قراراً ضد الإرهاب تمنّعت عن التصويت دولة واحدة هي هندوراس فيما اعترضت عليه دولتان هما الولايات المتحدة وإسرائيل. لماذا اعترضتا؟ أليس بسبب مقطع من القرار يشير على أن ليس المقصود به إعادة النظر في حق الشعوب في الكفاح ضد نظام استعماري أو ضد احتلال عسكري»[21].

إذاً ما معنى الديمقراطية التي تطرحها الدولة الرأسمالية الاستعمارية؟ أليس هذا الشعار من أكثر الشعارات تضليلاً وخداعاً؟

وإذا كان الوطن العربي بحاجة لتغيير ما في النظم السياسية والإدارية فهو ليس بحاجة لمثل هذه الديمقراطية المضللة المخادعة. فالأمة بحاجة إلى عودة حقيقية لنظام إسلامي يقوم على مبدأ الشورى. يسعى لتحرير الأراضي المغتصبة من الاستعمار العنصري البغيض. هذا ما يناسب الإنسان العربي والمسلم، وهذا ما يناسب هذه الأمة وهذه الأراضي والبلاد.

إن تحقيق شعار الديمقراطية على الطريقة الأمريكية السالفة الذكر جعل الكثيرين من أبناء هذه الأمة يردون بنوع من التطرف الذي يساوي التطرف الأمريكي الإسرائيلي حيث يقولون نحن نقبل بأي حكم دكتاتوري مهما كانت قسوته بشرط أن يحرر الأرض المسلمة في فلسطين من براثن هذا الغزو الصهيوني العنصري البغيض. نحن مع حاكم فردي يقود الأمة نحو النصر على أعداء الأمة وأعداء الإسلام يقود الأمة نحو وحدة الأرض العربية والشعب العربي وإقامة دولة عربية إسلامية واحدة.

obeikandl.com